

مقالات 9 قراء

استحالة الثورة وامتناع الإصلاح في لبنان

قلم هبة أبو حمزة

4 19 X 0

2020 January 04



الخط

الثورات حدث تاريخي المطالب ومطابق إلى حد كبير، ولها أسباب متراكمة بعيدة المور. لم أرها تجري من تحت، من الأدنى أي من الشعب في أمثاله السياسية المختلفة، وهي لتضيق العنق أحياناً بمقادير غير محسوبة لما قد، أما الإصلاح فهو حدث يجري من فوق، من الأعلى، أي في المؤسسات العليا للسلطة، تحت ضغط الشعب، أو جزء ضغط التحولات الدولية الحاسمة كالحروب الكبرى أو العولمة. وغاية الثورة هي الاستيلاء على السلطات كلها بالقوة وإلغاء جميع المؤسسات الدستورية (البرلمان والحكومة والقضاء)، وإلغاء الجمعيات السياسية (الأحزاب والنقابات)، وتطبيق برنامج الثورة كاملاً في ما لو كان ذلك ممكناً، والإصلاح هو النتيجة المنطقية للضغط الشعبي على السلطة الحاكمة، لإزالتها عن تنفيذ الإصلاحات، من غير أن يؤدي ذلك إلى سقوط تلك السلطة، أو تعليق عمل المؤسسات الدستورية. والثورات لا تتضمن، بالضرورة، الديمقراطية؛ فالثورة الروسية ضد القيصرية المستبدة في سنة 1917 جاءت بالاستبداد الليبرالي - الستاليني، مع أن اسم حزب لينين وسناتين وتروتسكي كان "الحزب الديمقراطي الاشتراكي"، وثورة الضباط الأحرار على النظام الملكي الفاسد في مصر في 1952 لم تجلب الديمقراطية إلى مصر والثورة الإيرانية ضد دكتاتورية

1996 أدت إلى انفراد حركة طالبان بالسلطة وتأسيسها حكماً دكتاتورياً مرزوقاً.

الورزليمي (853-867 ميلادية)، ولورة الفلاحين في ألمانيا بقيادة لوماس مولتر (1823)، والثورة البلشفية في روسيا (1917). وفي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن العشري أصبحت حركات الاحتجاجات بمطالبات بتغيير (سمندروم) متلازمة جور باتشوف في 1994، أي الإصلاح التي أدت إلى القوض، وإلى محمود بوريس يلتسن، ومتلازمة الجزائر في 1992، أي الانتخابات التي أدت إلى حرب أهلية قامت عشر سنوات (العشرية السوداء) ومتلازمة صوزة في 2011، أي الاحتجاجات التي تحولت إلى حرب أهلية ذات سمات طائفية، ومتلازمة مصر في 2013، أي الثورة الشبيهة التي أدت إلى عودة الجيش إلى السلطة. وعلى هذا التمثال يمكن استنباط متلازمات أخرى في ليبيا واليمن وإيران والسودان.

لم يتمكن المحتجون المستقلون من تطوير قيادة، أو هيئة تنسيق فاعلة وجذبة، تمتلك الحد الأدنى من الرؤية السياسية المشتركة

... منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في لبنان، وخلافاً للكلام اليومي المتداول عن الثورة والثوار والثائرين والمستقلين إلى صفوف الثورة، والمتسللون يليالي الثورة، كان الوضع الفعلي، نظرياً على الأقل، أمام مفترق طرق: إما ثورة أو إصلاح. لكن الثورة في لبنان مستحيلة؛ فهي ستتحول، خلال ساعات، إلى حرب أهلية، في ما لو اندلعت جماعات معبدة إلى ذلك الأمر. وبهذا المعنى، الخيار الممكن هو الإصلاح الذي يعني، في الاعتراف السياسية، ممارسة الضغط الشعبي الواعي والمنتزع على السلطة السياسية الفاسدة والفاشية والمتطرفة، كي لرغم على التخلي عن إجراءات إصلاحية عاجزة، لم من الثوارين المتلازمة لذلك الفاشية. ولكن التجربة اللبنانية والتاريخية قدّمت لنا خلاصة مهمة أن الإصلاح بدوره شبه مستحيل في النظام الطائفي اللبناني، فحتى لو أجبر المحتجون السلطة السياسية على الخضوع أحياناً لمطالبهم، وانحدت تلك السلطة إجراءات إصلاحية جزئية، أو أصدرت قوانين إصلاحية، فإن تلك السلطة نفسها قادرة على تعطيل كل ما تتخذ من قوانين ومراسيم وقرارات وإجراءات، وعلى الانقضاض على قراراتها نفسها. وبهذا أن من غير الممكن، على الإطلاق، أن تنقلب هذه السلطة على نفسها، وأن تصدر قوانين جديدة في شأن الأحزاب والانتخابات والأحوال الشخصية واستقلالية القضاء وحماية الرعية الفاسدين والقادة اللصوص، فالسلطة الجائنة على صدور الناس تبدو قوية جداً في مواجهة الإنتجيميا الشعبية والإصلاحيين الصغرى والمجموعات المحتجة، وهي تستمد قوتها الفاهرة من قوة الطوائف والأحزاب الطائفية المتشككة في أقدار الثورة الوطنية. التفتار الإصلاح من هذه السلطة إنما يطبق عليه المثل الشعبي: "يا طايّل الديس من فدا القوس".

إذاً، الإصلاح الجذري في لبنان غير ممكن، لأن كثر من الجماعات المنفضة ينغمي عضواً إلى الطوائف، وإلى القوى السياسية التقليدية المؤسسة للسلطة ذاتها. ولهذا كانت حركة الاحتجاجات مثل مهرجان حتمت الألوأ؛ فكل طائفة أو جماعة حملت بإيقاظها، وتزلت إلى السلطات والشوارع والأزقة للتظاهر. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن المحتجون المستقلون من تطوير قيادة، أو هيئة تنسيق فاعلة وجذبة، تمتلك الحد الأدنى من الرؤية السياسية المشتركة، وفشلوا في صوغ برنامج سياسي وعطلي واقعي. وكان في إمكان أي مراقب أن يضي مئات المطالب المتغايرة والمتغايرة والمتناقضة في الوقت نفسه، وأحياناً في الساحة نفسها، الأمر الذي يدل على أن "مجتمع" المحتجين يطابق تماماً مجتمع اللبنانيين، بانقساماته وتشققاته وصراعاته وخلافاته. ومن الإصاف القول، خلافاً لمزاعم أحزاب السلطة، إن جمهور المحتجين لم يكن طليوفاً من الموعلة والرعاغ، كما

توجد كلام من غير نصح لسلطتكم، لا لوساللكم».

ومصالحهم

... ما قامت الحال على هذا السؤال، أي لا ثورة ولا إصلاح، فالمرجح النظري الممكن، والصعب في الوقت نفسه، وربما المستحيل أيضاً، هو التالي: إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء لبنان طوّلاً وعرضاً، وتطبيق الدستور، وحل المؤسسات الدستورية كلها (السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والحيث على رؤس تلك السلطات، والقبض على الوزراء والنواب وحكام المصرف المركزي وفوائده، ومديري المصارف الحالية والسابقين، غلوة على الشجار للصوم والمعتدين على المال العام وقادة الأحزاب، ومصادرة أملاك الوزراء والنواب ورؤساء المصالح ورؤساء مجالس الإدارة في الشركات الكبرى، وأملاك الذين سرقوا المشاعات ورمول الشاطئ ومصادروا أملاك الدولة وشادوا عليها المشروعات السياسية على امتداد الساحل اللبناني؛ هؤلاء الشرايط الذين نبهوا منذ زمن نهب لغرضات منطقة وادي أبو جميل على الأقل، وسرقوا كل شيء، كصندوق المهجرين وصندوق الجنوب ومجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة والصناديق الطفالية الأخرى، صموكاً حتى زمن الكهرباء والطاقة والاتصالات والزراعة. وغلوة على ذلك، يجب مصادرة أملاك الزوجات والأيتام والبنات وأزواجهن والإخوة والأخوات وأبناء الممومة والخطولة والأصهار كلهم، ولو مؤقتاً، وإلزام محاكم استثنائية للفصل السريع في هذه الأمور، بحيث يوضع الجميع أمام القضاء الذي سيفرض غرامات على كل من اعتدى على الأملاك العامة، فيدفع المعتدي فوراً مبالغ تتناسب مع أضرار الأملاك المعتدى عليها، وإلا لمصادر العقارات وتباع في المزاد العلني، ولزم المعتدون في السجن بلا أدنى تردد أو حصة، وإذا لم تهاجر السلطة الجديدة الموقفة إلى ذلك، فليس مستبعداً أن يعيد اللبنانيون مسئلة رجال الثورة الفرنسية (1789)، والثوار الألبانية في روسيا (1917)، فنرى، والحال هذا، أصحاب المصارف ورجال السياسة وزعماء الطوائف ورجال الدين مشنوقين على أشجار الأبراج في الأرياف وأعمدة الكهرباء في المدن، ولرى قصورهم الجميلة ميداناً لسواعد الجاهلين التي ستجرف القصور الباذخة وتذهب المنازل الفاخرة.

إذا كانت هذه التصورات غير ممكنة، وهي غير ممكنة على الأرجح، بل مجرد زفوات وأوهام وكلام شبل، إذا، ليس كل مواطن أمثاله لستعداداً لهاكل مواطناً آخر أو أكثر، أو ينهب منزلاً أو يسرق مطبخاً للطعام أو صندوقاً للدواء.

... إذا أعلنت حال الطوارئ، فالمهمة الفورية ستكون تأليف حكومة خبراء ومختصين تدبر شؤون الناس ومصالحهم، ولتتبر المؤسسات الخدمية كالكهرباء والمياه والوقود والغذاء والمصارف وعلى هذه الحكومة الاستثنائية التي تعمل بقوة السلطة العسكرية، وبموجب قوانين الطوارئ وأحكامها،

الدولة، خلافاً لما كان سائداً، مثل المخصصات الطائفية، وخلال سنة واحدة فقط، على سلطة
السلطة (أ. ١٣٠٠ - ١٣٠١) - حيث لا يمكن إلا أن يكون هذا هو الحال في سوريا.

والتعديلات الدستورية المتخذة، ويعود الجيش إلى مكانه، على أن يبقى صامتا الممثلة الدستورية
معدة لا تزيد على عام إضافي واحد. وفي خلال ذلك العام، يكون المجلس الثقاني صعداً إلى إصدار
قوانين تضيي الضريبة على جميع ما أصدرته سلطة الطوارئ المؤقتة، حتى لو احتاج الأمر إلى
تعديلات طفيفة هنا وهناك.

حين تغلق جميع المخارج، وتصبح الحيل كلها غير ممكنة، لا تبقى إلا الحلول القاسية

الديمقراطية نظام سياسي للدولة، إذاً، يجب أن تكون لدينا دولة أولاً نرعى حياة الناس وتطور عملية
الاندماج الوطني، ولعل السهر في الطريق السياسي والاجتماعي، إلى أن تصبح دولة المواطنين
الأحرار. والديمقراطية إنجاز تاريخي وغاية رفيعة تستند إلى الإنسانية بلا ريب. لكن الديمقراطية في
غايات الطوائف وأدغال المذاهب والمشارب اللبنانية لا معنى لها من غير دولة لجميع مواطنيها.
الدولة، بالمفهوم الهيفي، هي الغاية الأسمى للفرد والجماعة، ثم يأتي شكل التنظيم السياسي. ولبنان
لم يتمتع، في تاريخه القصير، بالنظام الديمقراطي قط. والدولة اللبنانية التي نشأت، منذ بداياتها
التأسيسية، تحت الاستعمار الفرنسي، لم تطورت بعد الاستقلال بصورة شواهد لم تكن دولة
ديمقراطية ولا حتى مرة واحدة. النظام السياسي اللبناني برماتي توافقي، أي أنه توازن بين طوائف،
لا بين مواطنين. فالديمقراطية تفترض أول ما تفترض، المساواة. والمساواة في النظام السياسي
اللبناني غير متوفرة أبداً. فلا الشئ يمكنه أن يصبح رئيساً للجمهورية، ولا المرئوي يستطيع أن
يصبح رئيساً لمجلس النواب، ولا الشئ يستطيع أن يتولى قيادة الجيش .. وهكذا. والانتخابات في
لبنان كان يشوبها دائماً أكثر من مثيل انتخابات عام ١٩٥٧ التي أسقط فيها كميل شمعون جميع زعماء
المعارضة، أمثال كمال جنبلاط وصائب سلام ورفيد كرامي .. وغيرهم. والانتخابات في لبنان لا
تصني احترام إرادة المواطن، بل تجديد طوعية زعماء الطوائف وتأييدهم ومناصريهم. والنظام التوافقي
الطائفي في لبنان يماكن الديمقراطية تماماً، وإن ترقى برزخها. والديمقراطية في الدول الديمقراطية
منطقة حليفة تستطيع أن تحاسب المسؤول أمام الهيئات القضائية، مهما بلغت مكانته. أما في
لبنان، فلا أحد يحاسب، حتى لو نهب أموال الأثرياء، ولشهى راحات الديرة، وسطاً على أموال
البهائم والمساكين، وسرق مجازاً المساجد.

ليس أمام اللبنانيين اليوم، كي يتجنبوا الشكك والحروب الأهلية، غير الحلول الصعبة والقاسية

.. ربما يكون هذا التصور مجرد كلام بكلام، ونصيبه من التحلق صفر، فحتى فكرة إعلان حال
الطوارئ، وتطبيق الصل بالحكم الدستور تبدو متعاقبة، لأن لا شيء يضمن عدم تشقق
الجيش في ما لو سلم السلطة ولو بصورة مؤقتة، وليس بالضرورة أن يكتفى في لبنان ما فعله المشير
عبد الرحمن سوار الذهب في السودان، حين تسلم السلطة بانقلاب عسكري بعد انتفاضة نيسان/
إبريل ١٩٨٥ الشعبية، ثم سلم الحكم إلى المدنيين بعد سنة فقط أي في مايو/ أيار ١٩٨٦، واعتزل
السياسة، هل هذا التصور كايومي؟ نعم، وهو ليس حلاً مستكراً أو ثورياً أو ثانياً، لكنه حل المخارج
الموصدة فعين غلق جميع المخارج، وتصبح الحيل كلها غير ممكنة. لا تبقى إلا الحلول القاسية.
وليس أمام اللبنانيين اليوم، كي يتجنبوا الشكك والحروب الأهلية، غير الحلول الصعبة والقاسية
التي ربما تليهم الانهيار النهائي والاقتدار الأخير، وهذه المرة لا يوجد أحد ليأمن لبنان من الأرض،
ويتشله من الهاوية، أو يضي عليه.

- 

لعمى، كدرى
 27 أبريل 2025
- 

مسلم الضاكي
 27 أبريل 2025
- 

مكرم أنور أبو روي
 27 أبريل 2025
- 

مكرم أنور أبو روي
 27 أبريل 2025
- 

مكرم أنور أبو روي
 27 أبريل 2025



اشترك الآن في النشرة البريدية ليصلك كل جديد

البريد الإلكتروني

